العرب
الجمعة 2021/08/27
السنة 44 العدد 12161

السعودية ترسخ مكانة تكنولوجيا المستقبل في الاقتصاد

إطلاق حزمة من المبادرات بالشراكة مع عمالقة القطاع بقيمة مليار دولار لدعم رواد الأعمال والمبتكرين

عززت الحكومة السعودية جهود تطوير قطاع التكنولوجيا وترسيخ مكانته في التنمية عبر أكبر إطلاق تقني بمنطقة الشرق الأوسط لبرامج نوعية وصناديق استثمارية جديدة في هذا المجال لدعم رواد الأعمال والمبتكرين في إطار البرامج الشاملة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في المستقبل.

توسيع مظلة الاستثمار في تقنية المعلومات

الرياض – يؤكد تسارع خطوات السعودية في المراهنة على الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل لتحقيق عوائد كبيرة لتمويل عملية التحول الاقتصادي غير المسبوقة التي تخوضها حقيقة الرغبة لدى المسؤولين في تجاوز جيرانهم عبر فورة استثمارية لم تشهدها من قبل في هذا المجال.

ودشن البلد مرحلة جديدة في مسار خططه في هذا الاتجاه من خلال تخصيص حزمة مالية بالشراكة مع عشرة صناديق ومؤسسات مالية عالمية وعمالقة التكنولوجيا لتوسيع الطريق أمام رواد الأعمال والمبتكرين لإرساء مشاريعهم الناشئة، في تحول يصفه المتابعون بأنه يرسخ مكانة قطاع المعلومات في التنمية الشاملة.

تمويل المبادرات

- **666.6** مليون دولار ستخصص لبرامج تدريب ومراكز لاحتضان الابتكارات وتمويل الشركات الناشئة
- **400** مليون دولار قيمة صندوق إي.دبليو.تي.بي أرابيا كابيتال السعودي – الصيني لدعم الشركات الناشئة

وتم إطلاق حزمة من المبادرات والبرامج التكنولوجية الجديدة خلال فعالية "لاونش"، التي احتضنتها العاصمة الرياض مساء الأربعاء الماضي، بقيمة إجمالية تناهز الأربعة مليارات ريال (قرابة 1.07 مليار دولار).

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى عبدالله الغامدي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) خلال افتتاح هذه الفعالية قوله إن "السعودية تهدف لأن تصبح ضمن أفضل 15 بلدا في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي".

وبهذا التقدم، تكتسب الخطط الاستراتيجية للحكومة من أجل تحويل العاصمة الرياض إلى مركز إقليمي للأعمال زخما إضافيا بانضمام عمالقة وادي السيليكون إلى ورشة تطوير ريادة الأعمال بأكبر منتج للنفط في العالم، في مسعى يعكس اهتماما بالغا بمنافسة مدن خليجية باتت تفرض نفسها على خارطة الشركات الناشئة.

وستعاضد جهود السعودية في تنفيذ هذه المبادرات واقعيا نخبة من الشركات التكنولوجية العالمية تتقدمها غوغل وأمازون وآي.بي.أم وسيسكو وأوراكل ومايكروسوفت وترند مايكرو وافنسف سيكيورتي.

ويكمن أحد أبرز أسباب توجّه القيادة السعودية إلى الاستثمار في شركات التكنولوجيا في السعي إلى تحويل تلك الشراكات إلى بوابة لنقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا الحديثة إلى البلد مع مرور الوقت.

وتشمل المبادرات برامج تدريب ومراكز لاحتضان الابتكارات والأفكار الريادية فضلا عن برنامج موسع لتنمية قطاع تقنية المعلومات بميزانية تُقدر بحوالي 2.5 مليار ريال (حوالي 666.6 مليون دولار)، وضمانات للشركات المتوسطة والصغيرة العاملة في القطاع، بنسبة تصل 90 في المئة من قيمة التمويلات.

وتضمنت المبادرات إطلاق صندوق إي.دبليو.تي.بي أرابيا كابيتال السعودي – الصيني لدعم الشركات التقنية الناشئة في البلاد برأس مال يبلغ نحو 1.5 مليار ريال (400 مليون دولار).

ويأتي تأسيس هذا الكيان الجديد بالشراكة بين إي.دبليو.تي.بي الصينية والمدعومة من مجموعة علي بابا وصندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) وبدعم من الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز.

وستكون شركة علي بابا كلاود التي تعتبر العمود الفقري للتكنولوجيا الرقمية في مجموعة علي بابا، أهم شريك في هذه البادرة حيث تهدف إلى التعاون مع الشركاء المحليين على مدار السنوات الخمس القادمة في الأكاديميات ومراكز التدريب والابتكار لبناء القدرات وتطويرها في مجال التكنولوجيا.

ومن المتوقع أن تعزز الخطوة القدرات الرقمية للبلاد وتحقق هدفا مبرمجا من كل 100 سعودي بحلول العام 2030، فضلا عن تشجيع الابتكار والإبداع وتحقيق الريادة العالمية ضمن خطط إصلاح الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتطوين الوظائف والتي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويؤكد خبراء والمحللون في قطاع التكنولوجيا أن هذه المبادرات والبرامج تعد أكبر إطلاق تقني من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقالوا إن هذه المبادرات الضخمة ترسخ مكانة السعودية، أكبر اقتصادات المنطقة العربية، كمركز تكنولوجي إقليمي لأهم الرياديين والمبتكرين والمبرمجين من المنطقة والعالم.

وتنوي الرياض تطبيق خطتها من خلال ثلاثة برامج رئيسية هي "طويق" و"همة" و"قمة"، والتي تهدف في مجملها إلى رفع القدرات الرقمية للسعوديين والسعوديات في مجالات البرمجة وتعزيز الثقة بين الشركات التقنية والجهات التمويلية، وتشجيع الابتكار والإبداع من خلال التجمعات والمنصات المركزية.

وفي حين سيركز برنامج "طويق" على تحقيق الهدف الأساسي والمتمثل بمبرمج من كل مئة مواطن سعودي بحلول العام 2030، سيعمل برنامج "همة" على تحقيق هدف الريادة العالمية للسعودية في صناعة التقنية من خلال إطلاق البرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات.

عبدالله الغامدي

السعودية تهدف إلى أن تصبح ضمن أفضل 15 بلدا في مجال البيانات

أما في ما يتعلق ببرنامج "قمة" فسيكون تركيزه الأساسي على تشجيع الابتكار والإبداع من خلال التجمعات والمنصات المركزية التي تدعم الجوانب التقنية والرقمية.

ولدعم هذه الجهود، أطلق الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أضخم مبادرتين تكنولوجيتين تتمثلان بمبادرة "معسكر طويق 1000" المنتهي بالتوظيف، ومبادرة "مهارات المستقبل".

وستشمل المبادرتان كافة مناطق البلاد البالغ عددها 13 منطقة من خلال إقامة أربعين معسكرا تدريبيا ضمن أربعة مسارات هي الأمن السيبراني والبرمجة والذكاء الاصطناعي وصناعة الألعاب الإلكترونية.

وتولي السعودية اهتماما كبيرا بالتكنولوجيا وبالذكاء الاصطناعي، إذ أنشأت مركزا للدراسات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي إدراكا منها بضرورة دعم البحث العلمي في هذا المجال.

هواوي تحصل على إعفاءات أميركية لشراء رقائق مكونات السيارات

واشنطن/بكين – منحت الولايات المتحدة إعفاءات بمئات الملايين من الدولارات لشركة هواوي الصينية للاتصالات المدرجة في قائمة العقوبات الأميركية لشراء رقائق من أجل نشاطها المتنامي في مكونات صناعة السيارات.

ولا تعتبر رقائق السيارات بشكل عام من المعدات المعقدة، وهو ما يجعل الموافقة أكثر سهولة. وقال مصدر مقرب من موافقات الترخيص إن "الحكومة تمنح تراخيص لرقائق في المركبات التي قد تحتوي على مكونات أخرى بإمكانيات الجيل الخامس".

وأوضح المصدر لوكالة رويترز، التي لم تكشف عن هويته، أن من المحظور على وزارة التجارة الكشف عن موافقات الترخيص أو رفضها.

وتأتي الموافقات في الوقت الذي توجه فيه هواوي أعمالها نحو العناصر الأقل عرضة للحظر التجاري الأميركي.

وتخضع هواوي أكبر صانع لمعدات الاتصالات في العالم، لقيود تجارية فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على بيع الرقائق والمكونات الأخرى المستخدمة في معدات الشبكات والهواتف الذكية.

وعززت إدارة الرئيس جو بايدن النهج المتشدد حيال الصادرات إلى هواوي، ورفضت تراخيص لبيع الرقائق إلى هواوي لاستخدامها في أو مع أجهزة الجيل الخامس.

لكن في الأسابيع والأشهر الأخيرة، قالت مصادر مطلعة لرويترز إن واشنطن منحت تراخيص تسمح للموردين ببيع الرقائق إلى هواوي لمكونات المركبات مثل شاشات الفيديو وأجهزة الاستشعار.

ولم يلق هذا استحسانا من الجميع، فقد قال السناتور الجمهوري توم كوتون، وهو منتقد قوي لهواوي في السابق، في بيان إنه "من غير المقبول أن تخفف إدارة بايدن حملة الضغط على شركات صينية للتجسس مثل هواوي".

ووصف السناتور ماركو روبيو هذه الخطوة بأنها "مثال آخر على فشل الرئيس بايدن في حماية الأمن الاقتصادي والوطني للولايات المتحدة".

وقال روبيو إن هواوي لها تاريخ طويل في تصدير "الاستبداد الرقمي" للصين، وحث إدارة بايدن على زيادة العقوبات والقيود على هذه الشركة وشركات التكنولوجيا الصينية الأخرى "بدلا من تقديم إعفاءات".

وردا على تلك الانتقادات، اعتبر متحدث باسم وزارة التجارة الأميركية أن الحكومة تواصل تطبيق سياسات الترخيص باستمرار "لتقييد وصول هواوي إلى السلع أو البرامج أو التكنولوجيا للأنشطة التي قد تضر بالأمن القومي للولايات المتحدة ومصالح السياسة الخارجية".

ورفضت متحدثة باسم هواوي التعليق على التراخيص، لكنها قالت "نضع أنفسنا كمزود جديد لمكونات المركبات المتصلة الذكية، وهدفنا هو مساعدة صناع المعدات الأصلية للسيارات على بناء سيارات أفضل".

وقال كورديل هال الذي كان مسؤولا رفيع المستوى بوزارة التجارة في إدارة ترامب وساعد في صياغة سياسات الولايات المتحدة بشأن الصادرات إلى الصين "إذا كان منتجا سلعيا حقا، أعتقد أننا نرغب في أن تحصل الشركات الغربية والحليفة على ذلك الربح وبالحديث عن هذه الحالة وحدها، لا أرى خطرا كبيرا (على الأمن القومي)".

وتحت ذريعة تهديدات للأمن القومي الأميركي ومصالح السياسة الخارجية، بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة لإبطاء نمو أعمال هواوي الرئيسية المرتبطة بالاتصالات.

كورديل هال

عند الحديث عن هذه الحالة وحدها فإننا لا نرى خطرا كبيرا

فبعد وضع هواوي في القائمة السوداء التجارية لوزارة التجارة الأميركية في 2019، والتي حظرت مبيعات السلع والتكنولوجيا الأميركية إلى الشركة دون تراخيص خاصة، شددت واشنطن العام الماضي قيودا للحدّ من بيع الرقائق المصنوعة في الخارج بمعدات أميركية.

كما قامت بحملة لجعل الحلفاء يستبعدون هواوي من شبكات الجيل الخامس الخاصة بهم بسبب مخاوف التجسس. وتنفي هواوي هذه المزاعم.

وأعلنت هواوي عن أكبر انخفاض في الإيرادات على الإطلاق في النصف الأول من 2021 بعد أن دفعتها القيود الأميركية إلى بيع جزء كبير من أنشطة الهواتف المحمولة التي كانت مهيمنة في السابق وقبل وصول مجالات نمو جديدة للنضج الكامل.

وتأكيدا على التحول إلى السيارات الذكية، أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة إريك شو عن اتفاقيات مع ثلاث شركات صينية مملوكة للدولة، منها مجموعة بي.أي.آي.سي لتقديم إمدادات إلى هواوي إنسايد، وهو نظام تشغيل ذكي للسيارات في معرض شنغهاي للسيارات في وقت سابق من العام الجاري.

القيود مستمرة رغم التخفيف

شراكة عراقية مع باور الصينية لبناء محطات للطاقة الشمسية

بغداد – وقعت الحكومة العراقية اتفاق مبادئ مع شركة باور الصينية بشأن إنشاء محطات للطاقة الشمسية بسعة ألفي ميغاواط بعد مناقشات استمرت أشهرا.

وقال مجلس الوزراء في تغريدة نشرها حسابه على تويتر إن "المرحلة الأولى من المشروع ستكون بسعة 750 ميغاواطا"، لكنه لم يذكر قيمة العقد.

وتعاني شبكة الكهرباء الرئيسية في العراق انقطاعات تستمر لساعات كل يوم على مدار العام، لكن نقص الإمدادات يتفاقم أثناء أشهر الصيف الحارة التي تصل فيها درجات الحرارة إلى 50 مئوية وتعتمد الأسر على أجهزة تبريد الهواء.

ودخل البلد النفطي منذ فترة في معركة مضنية بحثا عن مستثمرين عالميين من أجل بناء سبع محطات للطاقة الشمسية رغم مناخ الأعمال غير المستقر، وذلك في إطار سعيه لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة في البلاد.

وتتسلح الحكومة بخطة طموحة من أجل الوصول إلى إنتاج 10 آلاف ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2025، وذلك في محاولة لحلّ أزمة الكهرباء، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ضمن المساعي العالمية لخفض الانبعاثات.

ودخل المسؤولون العراقيون منذ بداية العام الجاري في مفاوضات مع العديد من شركات الطاقة العالمية لبدء الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.

ووافقت الحكومة أواخر يوليو الماضي على صفقة أبرمتها وزارة النفط قبل أشهر مع مجموعة توتال الفرنسية لتشييد محطة طاقة شمسية بقدرة ألف ميغاواط حيث الطاقة الشمسية نادرة في البلد النفطي باستثناء استخدامها في إضاءة بعض الشوارع الرئيسية.

وسيقود عملاق الطاقة الفرنسي توتال جهود الحكومة العراقية من أجل التحول إلى تنويع مزيج الطاقة عبر إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة حيث تسعى الدولة النفطية المرهقة اقتصاديا إلى إنهاء انقطاع التيار الكهربائي واسع النطاق في معظم المناطق والذي أثار اضطرابات اجتماعية طيلة السنوات الماضية.

2

ألف ميغاواط سعة مزارع الطاقة الشمسية التي ستبنيها الشركة الصينية في عدة مناطق بالعراق

ومشروع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة هو واحد من 4 مشاريع تنموية ضخمة تسعى الحكومة لتنفيذها مع توتال، وثاني المشاريع يشمل العمل في مشروع لحقن مياه البحر يهدف إلى زيادة إنتاج النفط من الحقول الجنوبية، والتي كانت وزارة النفط تحاول تنفيذه منذ عشر سنوات.

وينفق العراق المليارات من الدولارات لزيادة إنتاج الغاز وتقليل اعتماده على الواردات من إيران حيث يستخدم العراق الوقود إلى حد كبير لتشغيل محطات الكهرباء الخاصة به.